المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

قراءة نقدية في استراتيجيات المرأة في مواجهة العنف
ما بين المأمول والواقع

الدكتورة / أماني قنديل

أستاذة العلوم السياسية

جمهورية مصر العربية

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

قراءة نقدية في استراتيجيات المرأة في مواجهة العنف
ما بين المأمول والواقع

الدكتورة/ أماني قنديل

أستاذة العلوم السياسية

جمهورية مصر العربية

فهرس المحتويات

مقدمة 3

أولاً : التراكم العالمي والتطور في استراتيجيات حماية النساء من العنف..... 5

ثانياً : الاستراتيجيات الإقليمية العربية لمواجهة العنف ضد النساء..... 11

ثالثاً : الخطط الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء 19

رابعاً : العنف ضد النساء في المنطقة العربية ما بين الواقع والمأمول 25

أ - أبرز نقاط القوة في الاستراتيجيات الوطنية 25

ب - نقاط الضعف وفرص التفعيل 27

ج- تحديات ترتبط بالثقافة المجتمعية 29

خاتمة وخلاصات 32

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى طرح نقاش عام حول استراتيجيات مواجهة العنف ضد المرأة، بدءاً من عام 1993 الذي شهد الإعلان العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة، والمؤتمرات العالمية التالية التي دعت إليها الأمم المتحدة وصولاً إلى تطورات شهدتها الألفية الثالثة.. وعلى الجانب الآخر فإن هذا البحث، يسعى إلى إلقاء الضوء على الاستراتيجيات العربية الإقليمية، وتفاعلاتها مع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء. إلا أن هذا العمل يهتم بالواقع، ومدى توافق الخطاب الرسمي إزاء هذه القضية التي تمس حقوق الإنسان وكرامة المرأة، بل وتمس دورها في التنمية البشرية المستدامة مع التطور الواقعي، إذ أن الفجوة كبيرة بين المأمول والواقع .. ومن ثم نتناول أبرز نقاط الضعف والمعوقات التي تؤثر سلباً على تفعيل هذه الاستراتيجيات، ثم الفرص المتاحة.

هذا، ومن المهم بداية أن نأخذ في اعتبارنا عاملين مهمين:

- **أولهما: تصاعد العنف ضد النساء، وبأشكال واتجاهات مختلفة،** تجاوزت مفهوم العنف الجسدي التقليدي، وامتدت إلى العنف النفسي والجنسي، والتهديد بالعنف، داخل الأسرة، وفي المجتمع.. لقد امتد مفهومنا وتناولنا للعنف إلى حرمان المرأة من الميراث الشرعي لها، والزواج المبكر، والزواج القسري، والاتجار بالبشر، وتوظيف النساء "كأسلحة" في النزاعات المسلحة لقهر الخصوم، والنزوح الإجباري لملايين من البشر خارج أوطانهم، الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال.
- **ثانيهما: إن حماية النساء من العنف وإلغاء التمييز بينها وبين الرجال، أصبح مكوناً رئيسياً ضمن استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة،** إذ أن حماية النساء وتحقيق الأمن والسلام لهن، هو السبيل الرئيسي لتوفير القدرة لهن للمشاركة في التنمية والتمتع بثمارها.. ولعل أحد التطورات على هذا الطريق، هو رصد التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء، لتنبيه صانعي السياسات والمجتمعات ككل، لضرورة العمل -وبقوة- للحد من العنف الموجه للنساء.

أولاً: التراكم العالمي والتطور في استراتيجيات حماية النساء من العنف

في عام 2014 نشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقريراً مهماً للغاية، يتضمن الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة وضع المرأة، جاء فيه ما يلي:

"يساور اللجنة القلق من أن العديد من القضايا الحرجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لم تعالجها بشكل كافٍ الأهداف الإنمائية للألفية.. منها **العنف ضد النساء والفتيات والأطفال والزواج المبكر والقسري وحصة النساء والفتيات غير المتكافئة** من العمل غير مدفوع الأجر **والفجوة الفاصلة بين الجنسين** في الأجور بين الجنسين، **والعمالة في القطاع غير الرسمي** واستفادة المرأة على قدم المساواة مع الرجل من الأصول والموارد الإنتاجية، **وحقوق المرأة في الميراث**، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات.. وتعترف اللجنة بأن التقدم المحرز صوب تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، قد تباطأ **نظراً لاستمرار علاقات القوة غير المتكافئة التاريخية والبنيوية بين الرجل والمرأة، والفقر وأوجه الحرمان.. والفجوات المتنامية في تكافؤ الفرص والقوانين والسياسات**، والمواقف التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية"[1].

> تدين اللجنة بشدة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتعرب عن قلقها العميق من أن التمييز والعنف ضد النساء والفتيات ما زالا يحدثان في جميع أنحاء العالم.

إن التقرير يرصد بكل دقة، في عام 2014، العنف ضد النساء، ومن خلاله مظاهره المختلفة، بما فيها حقوق الإرث وعدم تكافؤ الفرص، ويربط ما بين الفقر والتقاليد والقوالب النمطية لرؤية وإدراك المرأة، وما بين القوانين والسياسات التي لم تشهد تغيرات جوهرية لصالح المرأة.

ويأتي هذا "الاعتراف العالمي"، بإخفاق العالم في التصدي لقضايا المرأة -وفي قلبها العنف والتمييز- بعد عدة عقود، شهدت فيها الساحة العالمية، تطورات مهمة في الاتفاقيات العالمية، لترسيخ مبدأ احترام حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

- لقد أكد ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد عام 1945، **والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهدان الدوليان** بخصوص الحقوق السياسية والمدنية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) على مبدأ المساواة في الحقوق الإنسانية للرجال والنساء.

- ثم جاءت **اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979** (ودخلت حيز التنفيذ عام 1981) "كثمرة"

ثلاثين عاماً من الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة، لتؤكد على حقوق المرأة الإنسانية ونبذ أشكال التمييز كافة ضدها، وتحسين أوضاعها **وتؤكد في النهاية على جميع الدول الأطراف، اتخاذ التدابير المناسبة "للحد من أشكال التمييز والعنف كافة" ضد المرأة.**

- **ثم جاء الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، عام 1993، ليعطي دفعة كبيرة للاهتمام العالمي والعربي، لاتخاذ دول العالم عدة تدابير لمنع العنف والقضاء عليه** و"ألا تتذرع الدول بالعادات والتقاليد، لكي تتجنب واجباتها في القضاء على العنف".. وقد حدد الإعلان المذكور تعريفاً لمفهوم العنف ضد المرأة، باعتباره[2]:

- "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

والجدير بالذكر في هذا السياق الإشارة إلى أمرين:

أولهما: الدور الذي لعبته المنظمات النسائية، والحركة النسائية ككل، منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين في كل دول العالم -ومن بينها بعض الدول العربية- للضغط نحو إثارة القضية، والكشف عن أحد "التابوهات" التي حرصت بعض المجتمعات على إخفاء الحقائق المتعلقة بها.

ثانيهما: إن كسب الاعتراف العالمي بأن العنف ضد المرأة مسألة مهمة تتعلق بحقوق الإنسان، قد تحقق خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، 1993)؛ حيث طالب النساء في هذا المؤتمر إعادة تعريف معالم حقوق الإنسان، بحيث يمتد إلى العنف ضد المرأة بشكل محدد. وتقدمت النساء بما يقرب من نصف مليون توقيع من 128 دولة للمطالبة بالإعتراف بأن العنف ضد المرأة هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان[*].

وهكذا جاء **"الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة" (1993)، دفعة جديدة مهمة**، ليعترف بالعلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، دفعت الرجل إلى الهيمنة على المرأة وممارسته التمييز ضدها، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع. **كما أشار الإعلان إلى حقيقة أن فئات معينة من النساء معرضات بوجه خاص للعنف، بما في ذلك الأقليات واللاجئات والنساء الفقيرات، والمعاقات، والمسنات، والنساء في أوضاع النزاعات المسلحة**.. وغير ذلك.

(*) كانت المحكمة العالمية المنعقدة في المؤتمر المذكور، والتي تابعها الكاتب في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فرصة مهمة لتقديم شهادات حية من مختلف نساء العالم، حول العنف الذي تتعرض له وأشكاله.

ثم جاء بعد ذلك مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (1994) ومنهاج عمل بيجين (1995) للتأكيد على أن العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الإنسان، وعائق أمام المرأة للمشاركة في التنمية والتمتع بحقوقها.. **ثم تحولت مجالات التركيز في اتجاه مساءلة الدولة عن التدابير التي اتخذتها لمكافحة العنف.**

وإذا كان منهاج عمل بيجين من أهم الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة حول حماية حقوق المرأة، وقد صدرت بإقرار 189 دولة في العالم، إضافة إلى إعلان بيجين، فإن مثل هذه الوثائق قد شكلت أدوات مهمة لدول العالم -حكومات ومنظمات مجتمع مدني- من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، ونبذ العنف، وتوفير فرص متكافئة للنساء للمشاركة في التنمية.. وقد تلا ذلك عدة خطوات عالمية مهمة على طريق مكافحة العنف ضد المرأة، أبرزها:

1- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000 وهو بروتوكول اختياري لاتفاقية سيداو، يهدف إلى وضع إجراءات عملية لتفعيل بنود الاتفاقية.

2- الاتفاقيات المتعلقة بالقضاء على الاتجار بالبشر واستخدامهم لأغراض الدعارة؛ حيث سنت الأمم المتحدة بروتوكولاً جديداً، عام 2000 لمواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، والتي انتشرت بشكل كبير، وذلك على وجه الخصوص بين النساء والأطفال ليكون مكملاً لاتفاقية الأمم المتحدة كمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

3- الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000، والذي صدقت عليها 198 دولة عضو في الأمم المتحدة، حيث التزمت الدول بموجبه بالنهوض بالتنمية، والحد من الفقر، وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والنهوض بالأمن والسلام والقضاء على الأمية.. وغير ذلك، وقد تعهد إعلان الألفية بمحاربة العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية "السيداو"، وأكد على أهمية تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء.

4- هذا إلى جانب قرارات متتالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، منها قرار 58/147 تحت عنوان "القضاء على العنف العائلي ضد المرأة"؛ حيث أكدت الجمعية العامة على ضرورة حماية النساء، وسن تشريعات جديدة وصياغة سياسات لتعزيز التدابير الوقائية وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا، وكفالة التحقيق مع الجناة، وتحقيق الإنصاف العادل[3].

5- نشير إلى أنه في عام 2008 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، حملة اتخذت عنواناً لها "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، وهو استمرار لمسعى الحد من العنف ضد المرأة ويستهدف عدة أمور، أبرزها:

- إصدار وإنفاذ قوانين وطنية للتصدي للعنف.
- اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية.
- تعزيز جمع البيانات عن انتشار العنف ضد المرأة والفتاة.
- زيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية.
- التصدي للعنف الجنسي أثناء الصراعات.

6- يمكن أن نضيف إلى ذلك أمرين مهمين على المستوي العالمي:

أولهما: التأكيد على أن أحد أسباب العنف ضد المرأة يأتي من التمييز على أساس الجنس وعدم المساواة بين الجنسين، وبالتالي فإن وضع موازنات للدولة تراعي النوع الاجتماعي وتستجيب للاحتياجات هو أمر يعني التقدم والنهوض في قضايا المرأة.

ثانيهما: توجه اهتمام العالم نحو تطوير نظم التنفيذ والمساءلة، لتعزيز جهود إنهاء العنف ضد المرأة وقد طرحت حملة الأمين العام عشرة عناصر أساسية لإطار وطني من المساءلة. من أهمها خطط العمل الوطنية، وجود تشريعات تتماشى مع حماية حقوق الإنسان، التطرق إلى جميع أنواع العنف ضد المرأة، وجود نظم جمع بيانات، الموارد، أنظمة رصد ومراقبة[4].

7- الأمر الآخر الذي يعكس التطور العالمي في التعامل مع قضايا العنف إزاء النساء والفتيات -وتفاعلت معه المنطقة العربية- قد تمثل في مبادرة الأمم المتحدة لإعداد مؤشرات لقياس العنف ضد المرأة، عام 2007.

إن هذه المبادرة، ترصد العنف ضد النساء والفتيات بطريقة أكثر انتظاماً، ومن شأنها تعزيز قاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة، وتوفير تراكم معرفي يسهم في صياغة تشريعات وسياسات وقرارات للقضاء على العنف من ناحية، وتعزيز دور الأجهزة الإحصائية من ناحية أخرى.

وتأتي هذه المبادرة، ضمن التطور الذي لحق بحركة المؤشرات الاجتماعية في العالم، خاصة في العقد الأول وتعني المؤشرات، وفقاً لتعريف الموسوعة العالمية للمؤشرات الاجتماعية[5]، "عملية تحويل إجرائية لأحد العوامل الأساسية في التقييم، أي التحول من التجريد والخصوصية إلى الواقع" ومن ثم فإن **المبادرة حددت بدقة مجالات الاهتمام لقياس العنف ضد المرأة، ورصد التطور الذي حققته كل دولة**، من بينها آليات وطنية لدى الدول، خطة العمل، ووحدات انفاذ القانون، والخدمات، ومؤشرات بناء قدرات القائمين على الخدمات التي توجه للنساء، وأنشطة التوعية والتثقيف، والمسوحات والإحصاءات، وغير ذلك. وقد استند ذلك على تعريف محدد

للعنف وأشكاله، والأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية، ومسئولية الأجهزة الإحصائية الوطنية.

8- ومن المهم في سياق تناول الجهود العالمية المتراكمة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، عدم إغفال قرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000، الذي دعا لوضع خطة عمل دولية واضحة لحماية المرأة في النزاعات المسلحة. فالإحصاءات الواردة من مواقع الصراعات تشير إلى أن النساء والأطفال، هم المتضرر الأكبر من جراء هذه الصراعات، بل وفي أغلب الأحيان هم الهدف الرئيسي للمقاتلين والعناصر المسلحة، التي تتعمد استهدافهم بأشكال مختلفة من الاعتداءات.. إن حوالي (70%) من ضحايا النزاعات المسلحة الراهنة من المدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. إن الأدلة التي جمعتها المنظمات الحقوقية والمحاكم الدولية والوطنية، تشير إلى استهداف النساء بسبب جنسهن **وقد كان النظام الأساسي لروما عام 1998**، الصادر عن محكمة الجنايات الدولية، أول معاهدة تعتبر العنف على أساس الجنس، بمثابة خرق خطير للقانون الدولي.

إن مستوى حماية ودعم النساء اللائي تعرضن لمثل هذا العنف خلال النزاعات وبعدها، ما زال ضعيفاً بعد أكثر من 15 عاماً لصدور قرار مجلس الأمن عام 2000 حول المرأة والسلام والأمن، هذا على الرغم من أهمية القرار المذكور. **إذ يعد القرار 1325 بمثابة حد وخط فاصل بالنسبة لتطور حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام؛ حيث يعتبر أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن**، يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة، ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام، وفي إعادة البناء والإعمار التي تلي النزاع والاقتتال.. والقرار يؤكد على حماية النساء من العنف الجسدي والتمييز[6].

إن جانباً من البحوث المقدمة إلى المؤتمر العام السادس لمنظمة المرأة العربية (ديسمبر 2016)، يتناول بشيء من التفصيل، وفي ضوء البيانات المتاحة، العنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات والأطفال، في مواقع الصراعات المسلحة في المنطقة العربية[7]، وتطرح الهجرة الواسعة لملايين تضرروا من هذا العنف، غالبيتهم من النساء.. وتتعرض هذه البحوث (في حالة ليبيا، والعراق، وسوريا ولبنان..) إلى معاناة المرأة في مناطق الصراعات (القتل، التعذيب، الخطف، الاغتصاب..) ثم معاناتها مرة أخرى في المناطق التي تهاجر إليها من الفقر والحرمان وافتقاد القدرة على التحكم في حياتها وتربية أبنائها.. وكل ذلك يبرز أهمية حماية النساء من العنف من ناحية، وأهمية دمج منظور النوع الاجتماعي لتأمين حقوق اللاجئين من ناحية أخرى.

9- بقى أن نشير إلى أن الإطار العالمي الذي حل محل الأهداف الإنمائية للألفية، وصاغ أجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 للتعامل "بقوة" مع الأهداف غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، قد أخذ في اعتباره بعدين أساسيين، تضمنهما بكل وضوح تقرير لجنة وضع المرأة عام 2014. أولهما أن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات كان محدوداً، نظراً لعدم ادماج النوع الاجتماعي في صياغة الأهداف وتنفيذها وتقييمها، ولم تكن الإحصاءات والبيانات متكاملة وموثقة ومصنفة وفقاً للعمر والجنس وغيرهما. ثانيهما أن الكثير من القضايا الحرجة المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، "لم تعالجها بشكل كافٍ الأهداف الإنمائية للألفية".. ومن هنا كان لزاماً على أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015، أن تتعامل مع هذه الثغرات وغيرها[8].

لقد تبنت أجندة التنمية المستدامة 17 هدفاً رئيسياً و169 هدفاً فرعياً في مختلف المجالات، وكان الهدف الخامس هو المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة، كما كان هناك إجماع عالمي حول ضرورة تضمين بعد النوع الاجتماعي في باقي الأهداف، في محاور الفقر، وضمان التعليم الجيد والمنصف الشامل للجميع، والإصلاح التشريعي، والمشاركة السياسية، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها باستدامة، والمدن والمستوطنات للجميع، والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة... وغير ذلك.

لقد وضح من استعراض أجندة التنمية المستدامة 2015-2030 أن النهوض بالمرأة وتمكينها، يمتد في نسيج كل الأهداف **وأن تحقيق الأهداف، يظل رهناً بتعزيز المساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد النساء والفتيات**، ورصد التطور استناداً على بيانات موثقة، تمكننا من قياس وضعية المرأة، ومن خلال مؤشرات.

ثانياً: الاستراتيجيات الإقليمية العربية لمواجهة العنف ضد النساء:

إن المنطقة العربية لم تكن بمعزل عن الجهود العالمية التي ركزت على مدى عدة عقود، خاصة منذ التسعينيات من القرن العشرين، على مكافحة العنف ضد المرأة. فمن ناحية كانت بعض الدول العربية قد وقعت على اتفاقية السيداو (وكان للبعض منها تحفظات على بعض البنود التي تعتقد أنها مخالفة لخصوصيتها)، إلا أن المنطقة ككل، ومن خلال الرؤساء والزعماء العرب، قد صدقت على الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 والتي تضمنت الحد من الفقر، وتمكين النساء، والحد من التمييز بينهم وبين الذكور في حقوق التعليم والصحة... وغير ذلك. كما رحبت المنطقة العربية بأجندة التنمية المستدامة (2015-2030)، وكان لها خططها وبرامجها التنموية.

وهناك عدة مؤشرات مهمة لتفاعل المنطقة العربية، مع الجهود العالمية للاهتمام بالحد من العنف ضد النساء والأطفال ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1- إن مشاركة بعض **منظمات المجتمع المدني العربي**، في المؤتمرات العالمية، ومنذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا 1993)، مروراً بمؤتمر السكان والتنمية (1994) ومؤتمر المرأة العالمي (بكين 1995)، وما تلاه من مؤتمرات عالمية، قد فتح الطريق لمبادرات وشبكات منظمات المجتمع المدني، لمناقشة قضية العنف ضد المرأة، والتي كانت أحد "التابوهات" غير المسموح بالكشف عنها . ويكفي هنا أن نشير إلى تزايد العدد الإجمالي للمنظمات النسائية الحقوقية، إلى أكثر من ضعف عددها بعد مؤتمر المرأة العالمي في منتصف التسعينيات. كذلك فإن العدد وحده لم يكن مؤشراً وحيداً، وإنما يضاف إلى ذلك تنوع أنشطة هذه المنظمات، واقتراب غالبيتها -وفقاً لإحدى الدراسات في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة (٩)في اتجاه قضايا المرأة والعمل على تمكينها، بشكل شامل ومتكامل. ومن ثم كان الطرح لحقوقها في التنمية وتمكينها الاقتصادي وكذلك السياسي، والاجتماعي (التعليم والصحة والرعاية)، وفي قلب كل ذلك مكافحة العنف الذي يؤثر سلباً على النهوض بالنساء وفرصهن في الحياة الكريمة.

إذن منظمات المجتمع المدني، كانت "سباقة" في طرح القضية والدفاع عن حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف، وقد مارست هذه المنظمات -ومبكراً- أدواراً متعددة على ثلاثة مستويات:

- **أولها: تجاه الحكومات وصانعي السياسات** لإحداث تغييرات تشريعية وإصلاحية لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها من العنف.

- **ثانيها: التوعية المجتمعية** ودعم نشر الحقائق والإعلان عنها، والتي من شأنها بلورة موقف مجتمعي ضد العنف.

- **ثالثها:** التركيز على **الدفاع عن حقوق ضحايا العنف من النساء** وإعادة تأهيلهن لدمجهن في المجتمع.. هذا بالإضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني في اتجاه تمكين النساء ككل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

2- يتمثل المؤشر الثاني لتفاعلات المنطقة العربية مع العالم بخصوص الحد من العنف الموجه للنساء، في تأسيس آليات وطنية، مع مطلع الألفية الثالثة، تتبنى سياسات وبرامج لتمكين المرأة العربية. وأهم ما يمكن تسجيله في هذا السياق، هو أن "الخطاب المسكوت عليه" لعدة عقود -وهو العنف ضد المرأة- قد أصبح من خلال هذه الآليات الوطنية، خطاباً مفتوحاً للمجتمع، وتبنت هذه الآليات (منها المجلس القومي للمرأة في مصر) برامج وسياسات من شأنها إنصاف المرأة، والحد من العنف الموجه إليها، بل والتدخل لمساندتها بشكل مباشر (صندوق تلقي الشكاوي ضمن هذه الآليات).. **وقد امتدت هذه الآليات الوطنية، وتحت مسميات مختلفة، إلى عدة دول عربية بالإضافة إلى مصر، مثل البحرين، والمغرب ولبنان، والأردن والجزائر، وتونس، وفلسطين.**

3- المؤشر الثالث يتعلق بالإعلام عامة، والإعلام الاجتماعي على وجه الخصوص؛ حيث تواكب مع تطورات العولمة (خاصة في بعدها التكنولوجي) الكشف عن العنف الموجه ضد النساء والأطفال، خاصة ما تعلق بالتحرش الجنسي وبالاغتصاب وزواج الأطفال والاتجار بالبشر والعنف الجسدي والنفسي داخل الأسرة.. وقد امتد أخيراً إلى حرمان النساء من حقهن الشرعي في الإرث.. وقد حظت قضية ختان الإناث في بعض الدول العربية التي تنتشر فيها هذه التقاليد (وأبرزها مصر والسودان) باهتمام رسمي من جانب التشريعات والأجهزة المعنية وبعض المؤسسات الدينية، وباهتمام غير رسمي من جانب منظمات المجتمع المدني والرأي العام (خاصة حين ترتبط بحالات وفاة).

4- المؤشر الرابع، الذي يعكس تيار الاهتمام بالحد من العنف ضد النساء، تمثل في مبادرات شبابية متعددة نزلت إلى المواطنين في تجمعاتهم المتنوعة -من خلال حملات تطوعية- للحد من التحرش، سواء للدفاع عن الفتيات والنساء (إلى جانب عناصر من الشرطة المدربة على ذلك) أو للتثقيف والتوعية والتدريب في أحيان أخرى (خاصة الفتيات) لتجنب مثل هذه الأفعال[*].

(*) على سبيل المثال في مصر عدة مبادرات قادها الشباب من الجنسين منها «امسك متحرش»، و«البنات ولادنا واخواتنا».. وغير ذلك.

5- المؤشر الخامس، والمهم، الذي سنوليه بعضاً من الاهتمام، يتمثل **في وجود مجموعة من الاستراتيجيات الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية في عدة دول عربية، بعنوان "مكافحة العنف ضد المرأة"**. ولاشك أن وجود هذه الاستراتيجيات، ورؤيتها للعنف الذي يهدد حقوق المرأة وكرامتها، وكذلك اقترابها الشامل من القضية -الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي- هو تطور "محمود"، حتى وإن كان بعيداً بعض الشيء عن الواقع والإنفاذ.. وهو ما سيدفعنا في النهاية إلى مناقشة التحديات والفرص المتاحة.

أ- الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2020

لقد أبرزت الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، والتي أصدرتها منظمة المرأة العربية، عام 2011، في مقدمتها علاقة العنف بالحالة المجتمعية -الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- وتعدد أسباب وأبعاد وأشكال العنف ضد المرأة. كما أبرزت تداخل العنف مع حقوق وواجبات كل أفراد المجتمع وعلاقاتهم ببعضهم وبالمجتمع. ومن ثم **فإن أي استراتيجية تتطلب تكاتف جميع الجهود -الرسمية وغير الرسمية- والعمل على عدة مستويات بشكل متكامل.**

وبعد أن استعرضت الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، التطور العالمي وتراكم الجهود عبر عدة عقود، أشارت إلى كفالة الدساتير العربية حماية حقوق المواطنين "الرجال والنساء، دون تمييز"، وأشارت العديد من المبادرات العربية المناهضة للعنف ضد المرأة (منها الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام 2008)، إلى نفس هذه المبادئ.

إن منظمة المرأة العربية تتبنى سبعة أهداف رئيسية، منصوص عليها في المادة **الخامسة من اتفاقية إنشائها، ولكل منها أهداف فرعية.. وينص الهدف السادس على تنمية إمكانيات المرأة وبناء قدراتها كفرد ومواطنة..". ويأتي ضمن الأهداف الفرعية لهذا الهدف تمكين المرأة وتقليل الفجوة النوعية**، وتطوير استراتيجيات تمكين المرأة والتشريعات العربية بهدف النهوض بها.. وفي هذا السياق شكلت المنظمة "المجموعة القانونية العربية" عام 2004، وتستهدف دراسة التشريعات العربية وتقديم المشورة لتطويرها .. وكان من أبرز توصياتها ما تعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومناشدة الدول العربية غير الأعضاء بالانضمام لها، وأن تتم إعادة النظر في التحفظات. كذلك تم تأسيس لجنة المرأة العربية للقانون الدولي والإنساني من أجل حماية المرأة التي أصبحت مستهدفة في النزاعات المسلحة (2009).

وتأتي الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، لتحقيق عدة أهداف، وهي:[10]

- تعزيز الوعي على مستوى السياسات في قضايا النوع الاجتماعي.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.
- ترسيخ برامج لحماية النساء والفتيات ضحايا العنف.
- اتباع نهج شامل للتصدي للعنف ضد المرأة.
- التنسيق وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية.
- تبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال مناهضة العنف.
- نشر ثقافة حقوق المرأة ومناهضة أشكال العنف كافة.

وفي **إطار تشاوري تشاركي**، من أجل أن توفر هذه الاستراتيجية للدول العربية، إطاراً تستند عليه لصياغة الخطط الوطنية، **حددت استراتيجية منظمة المرأة العربية منطلقاتها الدولية، ثم العربية**، وتمثل الهدف العام لها، في: "تعزيز حقوق المرأة العربية وحمايتها من أشكال العنف كافة، والحد من الآثار المترتبة على ممارسة العنف ضدها".

وقد كانت محاور الاستراتيجية العربية حول مناهضة العنف ضد المرأة، تتضمن ما يلي وفي كل محور تضمين للإجراءات أو الخطة التنفيذية، والمحاور هي:

1- **التوعية**، بهدف إحداث تغيير إيجابي في الاتجاهات والسلوكيات، ونشر ثقافة المساواة.

2- **الأمن والحماية**، وبهدف تعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات المجتمع لحماية المرأة من العنف.

3- **المشاركة**، وبهدف تعزيز مشاركة النساء على مستويات صنع القرار كافة، ورسم السياسات ومراجعة وصياغة التشريعات والبرامج الوطنية في الدول العربية.

4- **التشريعات والإجراءات القانونية**، والهدف الاستراتيجي هنا هو سن وتطوير التشريعات والقوانين والإجراءات القانونية العربية لتنسجم مع القرارات الدولية ومبادئ القرارات والاتفاقيات العربية المتعلقة بحقوق الإنسان.

5- **الدراسات والبحوث والبيانات**، والهدف الارتقاء ببحوث حماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تحديد الأولويات وعواقب العنف وتكاليفه ومدى فاعلية البرامج.

6- الشراكة والتنسيق، والهدف الاستراتيجي هو تعزيز النهج التشاركي بين جميع المؤسسات المعنية بصياغة السياسات والبرامج لحماية المرأة من العنف.

7- المحور السابع والأخير هو المتابعة والتقييم، ويستهدف مأسسة عملية المتابعة والتقييم المتعلقة ببرامج حماية المرأة من العنف من خلال منظمة المرأة العربية[11].

إن استراتيجية منظمة المرأة العربية تؤكد على أن التحدي الرئيسي هو تحويل هذه الاستراتيجية، أو غيرها من الاستراتيجيات الوطنية إلى آليات تنفيذية.. من جانب آخر فإن الاستراتيجية تشير إلى أن هناك **إشكاليات**، أو تحديات مشتركة تواجه تنفيذ الخطط الوطنية للدول العربية، من بينها:

نقص التمويل، ضعف القدرات المؤسسية، الافتقار إلى التنسيق، غياب آليات الرصد والمتابعة والتقويم، .. وغير ذلك من تحديات.

وفي واقع الأمر، يمكن إبداء عدة ملاحظات على الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2020، وذلك على النحو التالي:

- أولى هذه الملاحظات، أن هذه الاستراتيجية حين صاغت محاورها وأهدافها الاستراتيجية، حرصت على أن يكون محورها الأول هو تعزيز الوعي والتوعية والتثقيف بهدف إحداث تغيير إيجابي في الاتجاهات والسلوكيات. بعبارة أخرى فإن استراتيجية منظمة المرأة العربية، تدرك تماماً أن السياق الثقافي العربي، يعاني من إشكاليات ونقاط ضعف متعددة، تعوق الاعتراف الكامل بحقوق المرأة، وهي تبرز أهمية إحداث تهيئة وتغيير في الثقافة السائدة (وبمعنى القيم والمعتقدات والأعراف التي تصيغ رؤية المرأة وإدراكها).. وقد اهتمت كل الخطط الوطنية المناهضة للعنف ضد المرأة، بالبعد الثقافي والاجتماعي، وكانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية أحد الأركان المهمة (تغيير صورة المرأة في التعليم).

- الملاحظة الثانية أن الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، قد نهجت خلال عملية إعدادها والتخطيط لها على نهج تشاوري بين مختلف الأطراف المعنية، بما فيها منظمات المجتمع المدني، وهذا النهج التشاوري هو الذي سارت عليه الخطط الوطنية التي قمنا بمراجعتها في عدة دول عربية (مصر، فلسطين، المغرب، تونس، الأردن، الجزائر...).

- الملاحظة الرابعة هي ما أكدت عليه فيما بعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2014 فيما تعلق "بإخفاق" العالم في التصدي لقضايا المرأة؛ حيث تغيب آليات الرصد والمتابعة والتقويم، ويتم توفير بيانات بعيدة عن تصنيف النوع الاجتماعي.

وطالب تقرير الأمم المتحدة المذكور بالاهتمام بالمسوح والبيانات وتوفير أجهزة إحصائية معنية بالموضوع[12]. ومن ثم فإن الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، قد وفقت تماماً في عام 2011 (حين أكدت في محور العمل الخامس) على الارتقاء بالدراسات والبحوث والبيانات، وتقييم فعالية البرامج[13].. وقد نصت تحديداً ضمن إجراءات هذا المحور على إنشاء قاعدة بيانات تسهم في توفير كل المعلومات والبيانات والمؤشرات، وقد تجاوبت الخطط الوطنية تماماً مع هذا البعد، وطالب بعضها بتأسيس "مراصد" لمتابعة ما يحدث من عنف في الواقع، ثم تجاوبت الخطط الوطنية مرة أخرى مع المحور السابع من استراتيجية المنظمة الذي تعلق بالمتابعة والتقييم، لمواجهة إحدى الثغرات في برامج حماية المرأة من العنف.

- الملاحظة الخامسة تتعلق بإصدار منظمة المرأة العربية، ما يعرف بإطار العمل العربي لحماية المرأة من العنف[14]، وهو عمل مهم يتكامل مع المبادرات الوطنية والمبادرات الإقليمية، وأهم قيمة مضافة إليه هو تركيزه على "آلية عملية" لتنفيذ استراتيجية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة. ومن جانب آخر فإن هذه الوثيقة (صدرت عام 2013) هي مرجعية عربية تحدد أسس التدخل في مجال حماية المرأة، وتوزيع الأدوار والمسئوليات على كل القطاعات المعنية.. بعبارة أخرى لقد اتبع إطار العمل العربي لحماية المرأة من العنف ما يعرف باسم "نهج القطاعات المتعددة"، وهو نهج تكاملي شامل ثبت فعاليته في عملية الوقاية والحماية من العنف، وتتوزع الأدوار على كل القطاعات (القطاع الاجتماعي، التربوي، القانوني، مؤسسات المجتمع المدني.. وغير ذلك).

- الملاحظة السادسة: اهتمام منظمة المرأة العربية بقضية المؤشرات، أتى ليتجاوب مع التطورات العالمية من ناحية ومع احتياج حقيقي للمنطقة العربية من ناحية أخرى لتطوير مؤشرات تستهدف قياس التطور في تمكين المرأة ودمج احتياجاتها في التنمية، إضافة إلى قياس الأبعاد التنفيذية والتقدم المحرز في مكافحة العنف. وقد ورد الاهتمام بالمؤشرات في عدة مواضع:

- **أولها: إطار العمل العربي** لحماية المرأة من العنف.[15].

- ثانيها: ضمن الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية - الأمن والسلام.

- ثالثها: وهي أكثرها شمولاً وتميزاً، هو "دليل قياس التطور في وضع المرأة في المنطقة العربية" (2016).

إن منظمة المرأة ارتأت القيام بهذا المشروع -كما ورد في مقدمتها- ليوفر مجموعة من المعايير تعتمد لقياس أوضاع المرأة، مما يتيح قاعدة معرفية أو قاعدة بيانات تكون ذات مصداقية عالية، وتكون قادرة على رصد وتقييم مدى نجاح الخطط والسياسات للنهوض بالمرأة.. وهذه المؤشرات سوف تكون خاضعة للتحديث في فترات زمنية منتظمة[16].

إن المؤشرات، كما تعرفها الموسوعة العالمية للمؤشرات الاجتماعية، هي "عملية تحويل إجرائية لأحد العوامل الأساسية في التقييم"، ومن ثم هي "أدوات توظف كعمليات تمثيل مرئية للبرامج والسياسات والمشروعات والمؤسسات، بحيث نستطيع تقييمها في النهاية والتحقق من إنجازها لأهدافها". وبهذا فإن مؤشرات القياس تقع في قلب التقييم Evaluation، وتنقلنا من مرحلة الوصف إلى الواقع والعمليات Pro-cess والمردود Impact استناداً على مؤشرات كمية وكيفية [17].

> **إن اعتمادنا على معايير محددة – من خلال المؤشرات – يجعلنا أكثر موضوعية في قياس مدى التطور الذي لحق بقضية النهوض بالمرأة**، وبالطبع رصد التطور في الخطط الوطنية التي اهتمت بالعنف ضد المرأة، ويجعلنا أكثر قدرة على المقارنة بين بلد وآخر، وأكثر قدرة على المراقبة Monitoring، إلى جانب قدرة مؤشرات القياس لتحديد العوامل الحاسمة لإحداث التغيير المنشود، واختبار المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (البيئة الوسيطة) التي تعزز أو تعوق البرامج التي تهدف إلى حماية النساء العرب من العنف.

لقد اهتم دليل قياس تطور وضع المرأة في المنطقة العربية (2016) بسبعة مجالات أساسية، وكل منها يتضمن عدة أقسام/ محاور.. وهي المرأة في السياسة، المرأة في القانون، الإعلام، الصحة، التعليم والتربية، الاقتصاد، والاجتماع.. وقد تكرر في كل هذه الأقسام والمحاور مؤشرات معنية بقياس تمكين وحماية النساء من العنف، منها مثلاً ما ورد عن مكافحة ممارسة العنف ضد المرأة في الأسرة (آليات للرصد، النصوص القانونية لحماية المرأة من العنف، لائحة القوانين لختان الإناث، الزواج القسري، تطور عدد المستفيدات من الخدمات التي تقدمها المراكز الإرشادية، معدل الحلقات النقاشية في المدارس والجامعات للتوعية، توافر أو عدم توافر قوانين تعطي الزوجة المتزوجة من أجنبي حق منح الجنسية لأبنائها، عدد النساء المتزوجات ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاماً، عدد النساء المبلغات عن حالات عنف، التطور في عدد ملاجئ ومراكز الأمان للنساء المعنفات..) [18].

الخلاصة أن إهتمام منظمة المرأة العربية بإعداد دليل كمي – كيفي، لمؤشرات قياس التطور في مكافحة العنف ضد المرأة، يسد ثغرة رئيسية في المعلومات والمعرفة، بهذا الموضوع المهم، والذي اعترفت به صراحة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (عام 2014). بقي أن نشير إلى أمرين مهمين -على المستوى الإقليمي- يتعلقان بجهود مكافحة العنف ضد المرأة، بادرت بهما منظمة المرأة العربية:

- أولهما: إصدار دراسة إقليمية تحليلية في مشروع حقوق المرأة الإنسانية، بعنوان **"علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي"**، والتي تضمنت أحكاماً وقرارات قضائية في 11 دولة عربية تنصف النساء العرب، موزعة على عدة محاور، وهي: الأحوال الشخصية، الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والحقوق السياسية والمدنية.. والبعض منها يتعلق بحماية المرأة من العنف.

- ثانيهما: تبني منظمة المرأة العربية لمشروع ألف - باء الذي يلخص التطور في القوانين والتشريعات العربية والبعض منها يعكس تطوراً حديثاً في مجال التعرف على التطور التشريعي لمكافحة العنف ضد المرأة.. وهذا العمل الذي عكف عليه فريق من الخبراء القانونيين العرب، يتم تحديثه بشكل دوري.

ثالثاً: الخطط الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية

شهدت الألفية الثالثة، توالى إصدار استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (بدأت عام 2003 بالاستراتيجية الوطنية للمغرب، ثم الجزائر 2006، العراق 2013، وتونس، ومصر، والعراق، وفلسطين ٠٠)، ونحن لا نعتزم في سياق هذا العمل، عرض كل استراتيجية وطنية على حدة، **وإنما نعتزم طرح المشهد العام لما تضمنته هذه الاستراتيجيات من أبعاد ونقاط مشتركة، ثم إبراز بعض نقاط الاختلاف أو التميز**، سواء في المفهوم، أو في المكونات ومحاور الاستراتيجية، أو الآليات. ثم نطرح نقاط القوة والضعف في هذه الاستراتيجيات وفرص وإمكانات مواجهة التحديات.

1- لقد أعدت بعض الدول العربية استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وقد توالى إصدار هذه الاستراتيجيات منذ السنوات الأولى للألفية الثالثة، وبعض هذه الاستراتيجيات قد استند على نتائج مسوح ميدانية واسعة، لدراسة مدى انتشار ظاهرة العنف، وأشكالها، والعلاقة بينها وبين الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (الدخل، التعليم، العمل، عدد أفراد الأسرة، توزع الظاهرة بين الريف والحضر.. وغير ذلك) من ذلك الاستراتيجية الوطنية لمصر، وفلسطين، والمغرب.

إن تعريف العنف في الاستراتيجيات الوطنية قد استند على تعريف الأمم المتحدة بشكل أساسي، ثم أضافت بعض الاستراتيجيات، أشكالاً جديدة من العنف وفقاً للرؤية التي تتبناها. وبكل الأحوال فإن الغاية من تعريف العنف -سواء ضمن الأطر الدولية أو الوطنية- هو تتبع هذه الظاهرة وحصارها بكل الأشكال، وإتاحة مساحة لتطبيق التعريف في ثقافات مختلفة ومتعددة.

إن مصطلح العنف ضد المرأة، أو العنف ضد النساء يستخدم للإشارة إلى أية أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي إزاء النساء، وهي أفعال تؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي. **وتعود أهمية التعريفات إلى عدة أمور**، أهمها أن التعريف يؤثر في كل دولة على القوانين المنظمة لهذه العملية وعملية الاستجابة لحالات العنف، كذلك **فإن تعريف المفهوم عملية ليست ساكنة ثابتة**، وإنما هي ديناميكية، يمكن أن تتغير مع الزمان والمكان (من ذلك شمول العنف منذ عام 2014 ظاهرة الزواج المبكر للفتيات، وبشكل رسمي).

هناك تعريفات دولية أبرزها ما اعتمده المؤتمر العالمي للمرأة عام 1995، باعتبار أن العنف ضد النساء هو "أي عنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً، سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة".

2- إن أغلب الاستراتيجيات الوطنية التي تم الاطلاع عليها، وكذلك الاستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف، قد استندت وتبنت ما ورد في الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة؛ حيث يعرف العنف بأنه **"أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس** ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، **أذى أو معاناة للمرأة**، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو **القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية**، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

هذه الأركان السابقة في تعريف العنف، توجد في الغالبية العظمى من التعريفات في الاستراتيجيات الوطنية العربية. **ومن منظور العنف، فقد ورد في مادة (2) في الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة أن العنف يشمل "على سبيل المثال" لا الحصر ما يلي**[*]**:**

- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، والعنف غير الزوجي المرتبط بالاستغلال.
- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية، والترهيب أو التخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية، وغيرها، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البقاء.
- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وجد أو وقع.

إذن العنف قائم على أساس الجنس، يمارس في كل الفضاءات الخاصة من الأزواج، الأخوة والأقارب وفي المجال العام من طرف ممثلي الدولة أو مواطن في الشارع، وهو يمكن أن يكون جسدياً، جنسياً، نفسياً، وقد يمارس بفعل عادات وتقاليد ويحد من المساواة بين الجنسين في الأمن والحرية والسلام وينتهك حق النساء في الحياة والكرامة.

3- لقد حرصت كل الاستراتيجيات الوطنية والعربية على طرح ما يبرر ضرورة هذه الاستراتيجيات. فالاستراتيجية الوطنية لجمهورية مصر العربية تؤمن أن العنف ضد المرأة والفتاة انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ونموذج لعلاقة غير متكافئة بين المرأة والرجل، **وتشير إلى الرغبة في تحقيق "صحوة اجتماعية" للتغلب على تصاعد العنف وصوره الجديدة**.. وتتحدث هذه الاستراتيجية أيضاً عن أن الهدف النهائي

(*) وذلك لفتح الباب أمام مختلف الثقافات، وفي مختلف الأزمنة لإضافة ما تراه من أشكال العنف.

النهوض بالمرأة وتمكينها وصون كرامتها [19] وتضيف استراتيجية المملكة المغربية العلاقة المؤكدة بين "استئصال هذه الظاهرة الاجتماعية والتنمية المستدامة"[20]. كذلك فإن **الجمهورية الجزائرية** تشير في استراتيجيتها الوطنية إلى أن الغاية الأساسية لها تفعيل دور النساء في التنمية البشرية المستدامة وترقية حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين المواطنات والمواطنين، وإلغاء كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء وعبر دورة الحياة[21]. **كذلك الاستراتيجية الوطنية لفلسطين** تؤكد على التوجه العام لها هو السعي لمأسسة العمل على مناهضة العنف ضد النساء، وتحديد الأدوار والتداخل من جانب كل الأطراف المعنية وحفظ كرامة المرأة.

4- وبوجه عام، وفي مواضع متفرقة من الاستراتيجيات الوطنية، كانت هناك عدة أمور تم التأكيد عليها:

- **أولها: الرغبة الصادقة في وضع حد للعنف المتزايد ضد المرأة** والذي يستلزم -ليس مجرد قوانين مع أهميتها- ولكن سياسات ثقافية واجتماعية واقتصادية وإطار مؤسسي يقف في مواجهة العنف، إلى جانب "صحوة مجتمعية".
- **ثانيها: تمكين النساء** وضمان إسهامهن في التنمية المستدامة، وإلغاء كل أشكال التمييز القائمة.
- **ثالثها: "مأسسة" سياسات وبرامج الحد من العنف ضد النساء، وتعزيز التشاركية** بين مختلف الأطراف.
- **رابعها: دعم النهج الشامل الوقائي والحمائية للنساء، في مواجهة الحد من العنف**، بما في ذلك تأكيد الاستراتيجيات على تعديل الأنماط السلوكية والاجتماعية والثقافية.
- **خامسها: إن منطلقات الاستراتيجيات الوطنية، كان لها بعد دولي، وبعد عربي ووطني**، يتمثل في الدين، والدساتير، والقوانين، والعمل التراكمي الذي تواجد في اتجاه حماية النساء من العنف.
- **سادسها: إن المبادرة بصياغة استراتيجيات وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، كان مصدرها آليات وطنية معنية بالنهوض بالنساء**. مثل المجلس القومي للمرأة في مصر (مبادرة 2009 بعد تنفيذ المسح الميداني الواسع لظاهرة العنف، تجددت بعد ثورة يونيه في ضوء الدستور الجديد)، أو وزارة الدولة لشئون المرأة (العراق)، أو اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ووزارة شئون المرأة (فلسطين) أو كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والعمل والتضامن الاجتماعي (المملكة المغربية).أي أن هناك "مؤسسة" أو لجنة وطنية قادت العمل لصياغة استراتيجيات حماية المرأة من العنف.

5- قد يكون من المهم في مراجعة هذه الاستراتيجيات، الإشارة إلى أحد الملامح الإيجابية التي اتسم بها إعداد هذه الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. لقد **سارت هذه الاستراتيجيات على نهج "تشاركي" متميز للغاية**، سواء في مرحلة صياغة الرؤية والآليات، أو في مرحلة توزيع الأدوار والمسئوليات، وذلك بين كل الأطراف الرسمية وغير الرسمية (المجتمع المدني، الإعلام..) **فالغالبية العظمى من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف، تمثلت الأطراف فيها، فيما يلي:**

- الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالنساء.
- فريق من الخبراء والباحثين الذين اهتموا بالموضوع وطرحوا نتائج البحوث والمسوح الميدانية.
- ممثلو الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالموضوع، ومن أبرزها وزارة العدل والقضاة، ووزارات التضامن الاجتماعي (أو التنمية الاجتماعية)، والعمل، والتخطيط، والإعلام، والصحة، والداخلية، ووزارة التربية والتعليم وغيرها. وهو ما يعكس "النهج الشامل" الذي اتبعته هذه الاستراتيجيات (القوانين، والصحة، والعمل، التربية والتعليم، الثقافة، التخطيط، الرعاية الاجتماعية للمعنفات).
- ممثلو منظمات المجتمع المدني، المعنية بالتنمية والنهوض بالمرأة، والأخرى التي تراكمت خبراتها في مكافحة العنف ضد المرأة، والاتحادات النسوية القائمة.
- وحدات تكافؤ الفرص للنساء في مختلف الوزارات إن وجدت (حالة مصر).

6- لقد بدت اقترابات الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، قائمة على مجالات استراتيجية رئيسية، ثم تدابير تنفيذية لكل مجال.. تمثلت هذه المجالات الأساسية والتي لها الأولوية فيما يلي:

- تعزيز القوانين والتشريعات، وتطويرها، وسد الثغرات.
- التوعية والتواصل والتربية والتثقيف المجتمعي.
- التكفل والرعاية وتتبع حالات النساء ضحايا العنف.
- تطوير الأطر المؤسسية التي يتوجب عليها التدخلات للحد من العنف، من بينها مراكز الاستقبال.
- تحسين الخدمات الصحية.
- تطوير نظم المراقبة والتقييم.
- تعبئة مجتمعية وإحداث تأثيرات في البيئة الثقافية تسهم في الحد من العنف.
- تطوير الموارد البشرية والمادية (بناء القدرات).

6- لقد تناولت بعض الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، المجالات الأساسية للتدخلات ثم التدابير، أما من خلال ما تم التوصل إليه من محاور وأولويات على وجه العموم (المملكة المغربية مثلاً) أو طرحت محاور اهتمام الاستراتيجية من خلال ثلاثة مستويات، هي: **الوقاية** بهدف تنمية الوعي العام **ومراجعة وتنقية** القوانين والسياسات، **والحماية** بهدف خلق بيئة مناسبة للنساء وتبسيط الإجراءات وتيسير الخدمات القانونية، ثم ثالثها **التدخلات** لتوفير خدمات الدعم الصحي والنفسي للمعنفات وتطوير برامج التأهيل والعلاج وتقديم الخدمات الصحية **والملاحقة القانونية** لوضع تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف. ثم يأتي **توزيع الأدوار والمسئوليات على الأطراف المعنية**، من بينها وزارة الأوقاف، والتعليم، والداخلية، والثقافة، والصحة والسكان والبعض أدرج وزارة السياحة لكي تنفذ دورات تدريبية لعاملين لمناهضة العنف، وكذلك وزارة الشباب والرياضة، لإدخال برامج توعية وتثقيف لمكافحة العنف ضمن أنشطة الأندية والمعسكرات والرياضة (الحالة المصرية).

ومن المهم الإشارة إلى أن حماية الفتيات والنساء المعوقات من العنف، قد تم تناوله بشكل واضح في كل الاستراتيجيات، وكذلك تحديد الجهة المعنية، مثل المجلس القومي للإعاقة والمجالس القومية للأمومة والطفولة.. وغير ذلك وفقاً للآليات القائمة في كل بلد. كذلك بعض الاستراتيجيات الوطنية (مصر، المغرب، فلسطين) تناولت أهمية دور الدعاة والداعيات لتصحيح الخطاب الديني حول حقوق المرأة، كما تناول الغالبية العظمى من الاستراتيجيات تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وتقوية الشبكات والتواصل بين الجهات المعنية بحماية المرأة ومكافحة العنف.

8- لقد برزت ضمن بعض الاستراتيجيات مؤشرات لقياس الأداء والأثر، ومن ثم حددت بوضوح أهدافها خلال مرحلة تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة العنف، ثم المؤشرات التي ستعتمد عليها. على سبيل المثال حين حددت الاستراتيجية الوطنية لمصر خفض نسبة الإناث اللاتي يتعرضن للعنف إلى (50%) بحلول عام (2020) وخفض، وزيادة عدد دور الاستضافة أو الرعاية، وغير ذلك، فإنها في الوقت نفسه ألزمت نفسها بعدة مؤشرات كمية وكيفية لقياس التطور. مثلاً نسبة النساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف حسب نوع العنف، ونسبة النساء اللاتي يبلغن عن تعرضن للعنف، ونسبة الاستفادة من الخدمات المقدمة للمعنفات.. وغير ذلك [23].

9- وإذا كان هناك تعدد وتنوع في الاستراتيجيات الوطنية سواء في محاورها أو أهدافها، بقى أن نشير في هذا السياق إلى إضافات جيدة تضمنتها الوثائق الوطنية لأشكال من العنف، أبرزها:

الحرمان من الميراث، الزواج المبكر، العنف ضد الخادمات في المنازل (المغرب) منع المرأة من الحصول على الموارد الأساسية أو التحكم فيها، المنع من الخروج من المنزل (مصر)، الاتجار بالبشر، تجريم الاغتصاب الزوجي (المغرب)، عدم قدرة النساء على التصرف في رواتبهم (فلسطين) طرد المسنات (الجزائر)، العنف ضد النساء من جانب قوات الاحتلال (فلسطين) والعنف ضد المرأة من جانب التيارات الإرهابية والقتال المسلح.

رابعاً: العنف ضد النساء ما بين الواقع والمأمول

من المهم بداية الإشارة إلى أن **الخطط الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، قد تضمنت وعكست الكثير من الإيجابيات، رغم أنها لم تصل بنا إلى المأمول منها، وهو مناهضة العنف والتمييز إزاء المرأة، وإحداث تغيير في التشريعات والسياسات وفي الثقافة المجتمعية إزاء المرأة.** وعلى الرغم من أن هذا "التحرك الوطني" المهم قد بدأ في السنوات الأولى من الألفية الثالثة، إلا أن الاستراتيجيات -في اللحظة هذه- بدت بعيدة عن الواقع.

ولكن يجدر الإشارة بداية إلى مجموعة من الإيجابيات ارتبطت بهذه الاستراتيجيات، ثم ننتقل إلى نقاط الضعف، والفرص المتاحة للنهوض بالنساء العرب ودمجهن في التنمية البشرية المستدامة، وفي قلبها حماية النساء من العنف وتوفير الأمن والسلام لهن.

أ- **تتمثل أبرز إيجابيات الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء، فيما يلي:**

1- تعكس هذه الاستراتيجيات إرادة سياسية للحد من العنف ضد النساء، وكذلك اعتراف مجتمعي -ولو رسمي- بأن هذه القضية مهمة، وأنها أضحت قائمة على جدول أعمال صانعي السياسات.

2- نحن إزاء استراتيجيات وطنية، تعترف بكل شفافية بواقع العنف ضد النساء، وتعترف أيضاً بالقصور في التعامل مع قضية جوهرية تمس حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

3- الأمر الثالث الإيجابي، هو التفاعل مع الوثائق العالمية والإقليمية، والتي اعتمدت رسمياً وعالمياً، ضرورة مناهضة العنف ضد المرأة، وهو ما يعني اعترافنا بأبعاد عالمية وإنسانية تقتضي الاهتمام " المتواصل والمتراكم" من الجميع.

4- من أهم الإيجابيات التي تعكسها الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء، "المنهج التشاوري والتشاركية" من جانب الآليات الرسمية الوطنية المعنية بالنساء، إلى جانب كل الوزارات والمؤسسات الرسمية، التي يتقاطع نشاطها مع المرأة، وكذلك رجال الدين، والمؤسسات غير الرسمية (المجتمع المدني) إضافة إلى باحثين وخبراء، ومجتمعات محلية تم تنظيم ورش عمل لها (مصر) أو توظيف اللقاءات الفردية والمناقشات البؤرية الجماعية، للاستماع إلى ضحايا العنف (فلسطين) .. وهو منهج متميز قادر على لمس أبعاد الواقع.

5- خامس الإيجابيات يتعلق بالاقتراب الشامل من قضية العنف ضد المرأة، وطرح الآليات وتوزيع الأدوار، وفقاً لهذا الاقتراب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والثقافي .. ومن هنا وجب التنويه إلى أن الاستراتيجيات الوطنية جميعها، لمست إشكالية البعد الثقافي سواء من زاوية الفهم الخاطئ للدين، أو تبرير بعض المعنفات (من جانب الزوج) لحالة العنف، أو عدم الإبلاغ القانوني عن وقائع العنف والخوف من "الفضيحة".. لقد كان البعد الثقافي والاجتماعي واضحاً في الاستراتيجيات والآليات، حيث احتلت التوعية المجتمعية الأولوية أحياناً، ودور الإعلام، والامتداد إلى التربية والتثقيف في المدارس والجامعات.

6- اتسمت الاستراتيجيات الوطنية بإيجابية أخرى، تمثلت في توزيع الأدوار والمسئوليات بين مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وصياغة مؤشرات كمية وكيفية "مبسطة" نختبر الأداء ومدى التطور في التعامل مع العنف ضد المرأة ... وقد ارتبط بذلك إيجابية أخرى، وهي مطالبة أجهزة الدولة الرسمية بتوفير إحصاءات قائمة على النوع الاجتماعي، بهدف تبيان واقع النساء والتطور الذي لحق بالحد من العنف.

7- بعض الاستراتيجيات عكست التنوع الثقافي والاجتماعي بين المناطق الجغرافية، وأخذت في بعضها اعتبار **تنوع واختلاف الأوضاع الاقتصادية،** من ذلك الحالة المصرية؛ حيث الاختلافات الكبيرة، وأحياناً الشاسعة، بين أوضاع النساء والمجتمعات في الوجه القبلي (المحافظات الأكثر فقراً في مصر) وبينها وبين الوجه البحري ..إلى جانب توفير خطة الرصد والمراقبة في عدة استراتيجيات وتوفير جدول زمني، وهو ما يدفع بنا إلى التساؤل عن مدى الالتزام بهذا "القيد الزمني" وعن تواجد دلائل تفيدنا لمعرفة التطور في التنفيذ.

إن الإيجابيات السابقة، وغيرها في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء، تعني أننا إزاء قضية مجتمعية مهمة، تجاوزت ما كان مسكوتاً عنه، لتتصدى للواقع.. ولكن من المهم أن نشير إلى نقاط ضعف متعددة ما زالت قائمة في الواقع، تحتاج إلى التعامل معها.

ب- أبرز نقاط الضعف التي تجعلنا بعيداً عن المأمول:

1- إن بعض الاستراتيجيات الوطنية (فلسطين، مصر، العراق...) قد حرصت على توفير بيانات في متن الاستراتيجية عن نتائج مسوح ودراسات ميدانية عن العنف، وفقاً لما هو متوافر، وهو أمر جيد إيجابي (مثلاً في حالة مصر حوالي (50%) من النساء في نتائج مسح 2005 تعرضن للعنف على يد الزوج، و(53%) للعنف من الأب، و(10%) من عنف الأقارب إلى جانب نسب مرتفعة تعرضن في الشارع إلى العنف. العنف اللفظي (94%) من الفتيات، والتحرش الجنسي (22%) من الفتيات....)، ولكن بعد مرور عدة سنوات من الإعلان عن الاستراتيجيات المذكورة، لم تتوافر لنا بيانات ترصد هذه الظاهرة في الواقع.. هذا على الرغم من أن كل الاستراتيجيات أكدت على أهمية الرصد والمتابعة والتقييم، وتطوير البيانات الإحصائية.. معنى هذا أن هناك إشكالية كبرى في هذا البعد، وقد تتمثل في محدودية الموارد المالية المتاحة لهذه الاستراتيجيات، وفي أحد مكوناتها المهمة وهي الرصد والمتابعة والتقييم.

2- يقودنا ذلك إلى نقطة الضعف التالية، وهي غياب قاعدة بيانات دقيقة ومصنفة حسب أنواع العنف المختلفة، كما أن الواقع يشهد بعدم تبادل البيانات أو تداولها بين الجهات المعنية -وهم الشركاء- لتعزيز حماية النساء .. من ذلك عدد النساء اللائي أبلغن مراكز الشرطة عن تعرضهن للعنف، أو البيانات الخاصة بهن في المراكز الصحية والمستشفيات، (الرسمية والخاصة) أو بلاغات من المدارس والجامعات عن تعرض الفتيات/الطالبات للتحرش الجنسي، وحتى الأطفال الذكور في المدارس، **حيث يكون الإنكار وضياع الحقوق، وغياب انفاذ القانون، هو السائد في الغالبية العظمى** من الحالات.

3- بعض التشريعات العربية قد شهدت تطوراً في بعض بنودها القانونية، لمواجهة العنف الأسري أو العنف المجتمعي، واعترفت بالتحرش الجنسي (مثلاً التشريع المصري) إلا أن البعض الآخر (اليمن كمثال) لم تتضمن قوانينها أي إشارة لهذا الموضوع . كذلك فإن بعض التشريعات ما تزال تميز في عقوباتها بين المرأة والرجل.. كذلك لا توجد قوانين رادعة تجرم حرمان المرأة من الحصول على ميراثها الشرعي... **وبإيجاز يمكن القول أن التطور في التشريعات العربية إزاء ظاهرة العنف ضد النساء، وبكل أشكاله، ما زال محدوداً للغاية**، بل إن هناك شبه غياب للمساندة القانونية للمرأة المعنفة من قبل الدولة، وإن بعض المراكز القانونية ومنظمات المجتمع المدني هي المدافعة عن حقوق المرأة (وأحياناً الآليات الوطنية - المجلس القومي للمرأة) هي وحدها التي تساند النساء المعنفات.

4- على مستوى السياسات العامة، والقدرة على التنسيق بينها، إزاء مكافحة العنف ضد النساء، وهوما يمثل "صمام القوة التنفيذية " لنقل الاستراتيجيات الوطنية إلى الواقع، فإن قدرات التنسيق بين الآلية الوطنية من جانب، والجهات الحكومية المعنية بأدوار ومسئوليات تم تحديدها في الاستراتيجيات الوطنية، تعاني من ضعف شديد. نحن إزاء سياسات وأدوار لوزارة العدل، والصحة، والشئون الاجتماعية، والشرطة أو الأجهزة الأمنية، والتعليم، والمؤسسات الدينية الرسمية، (وغيرها مما ذكرناه من قبل) تعاني من ضعف التنسيق بينها. ومن جانب آخر فإن منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء، يبدو التنسيق بينها وبين الجهات الحكومية محدوداً للغاية.

5- إن إحدى نقاط الضعف، والتي ترتبط بالسابقة- على مستوى السياسات الحكومية- تتمثل في محدودية الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التنفيذ والمتابعة من جانب، والموارد المالية المتوافرة لبناء القدرات في مختلف المؤسسات، والتي تتعامل مع الضحايا من المعنفات، من جانب آخر. وينسحب هذا الاتجاه العام على عناصر الشرطة النسائية المؤهلة لزيادة العدد وتدريبهن بشكل فني متخصص، وكذلك على دور الاستضافة للمعنفات (من حيث الكم والكيف)، كما ينطبق على قدرات تنفيذ خطط أمنية لحماية النساء من الاتجار بالبشر، أو انفاذ القانون فيما يتعلق بالزواج المبكر للفتيات. والأكثر من ذلك، **نلحظ في بعض الحالات، أن الآلية الوطنية المعنية بالنساء بشكل رئيسي** (مثل المجلس القومي للمرأة في مصر، واللجان الوطنية المعنية بالنساء...)، **ليس لديها دور تنفيذي**، رغم أنها هي المصدر الرئيسي لمبادرات مكافحة العنف ضد النساء.... وأحياناً ما تعاني من **عدم وضوح دورها** واختصاصاتها لدى القاعدة الجماهيرية.

6- يرتبط بنقاط الضعف، من منظور السياسات العامة، غياب إدراج النوع الاجتماعي ضمن موازنات الدولة، على الرغم من المطالبات والجهود الدائمة من جانب الآليات الوطنية للمرأة، والاستراتيجيات الوطنية، لحث الدول العربية على إعداد موازنات تستجيب لقضايا واحتياجات النساء. هذه الموازنات، سوف يكون من شأنها التجاوب مع مختلف المحافظات والمناطق الجغرافية في نفس البلد، واحتياجات المرأة، وهو ما من شأنه النهوض بها من المنظور التنموي من جهة، وتخصيص موارد توجه إلى الحد من العنف ضد النساء من جهة أخرى.

7- إن تواجد بعض أنواع الخطاب الديني التي تعمق من استباحة تعنيف الزوج لزوجته والإساءة إليها، دون فهم أو توضيح حقوق كل طرف، ودون إبراز سماحة الدين الإسلامي ووضعه للضوابط، يعد هو الآخر إحدى نقاط الضعف في الواقع،

ويبدد الدور المأمول من الاستراتيجيات الوطنية.. ويتم ذلك رغم تمثيل رجال الدين والمؤسسات الدينية الرسمية، في اللجان، وفي فريق العمل الذي أعد الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء، والذي بدا لنا إيجابية أو نقطة قوة في الاستراتيجيات.

8- إن الظروف السياسية والأمنية في بعض الدول العربية التي تشهد احتلال (فلسطين) أو اقتتالاً وعنفاً داخلياً بين تيارات إرهابية وبين الدولة والمجتمع، (العراق، اليمن، ليبيا....) تعقد بشكل كبير من قضية العنف ضد النساء، وتخلق المزيد من الضغوط والإشكالات لحماية النساء والأطفال، سواء في المجتمعات التي يعيشون فيها أو تلك التي هاجروا إليها.

وإذا كان ما سبق يعكس نقاط القوة، وتلاها نقاط الضعف في الاستراتيجيات الوطنية، ويطرح بكل وضوح المسافة بين المأمول وبين الواقع، فإن نقاط الضعف هذه -خاصة التي ترتبط بالسياسات والتشريعات- من الممكن تجاوزها من خلال بعض الآليات، **قد تزيد من فرص نجاح هذه الاستراتيجيات في الواقع**.. منها مثلاً إنفاذ كل بنود الدستور الداعمة للنساء، وتعديل التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة تعزز من وضعية المرأة. ومنها تفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالنساء، في كل ربوع الدولة، والتشبيك بين مؤسسات وطنية ودولية وتفعيل البحوث والمسوح الميدانية، بحيث يتم تقديم تقارير وطنية ودولية بشكل دوري.. أيضاً يمكن استغلال التطور التكنولوجي الهائل لمناهضة العنف والإبلاغ عنه بكل الأشكال، والبدء جديّاً في تنفيذ الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتفعيل دور الاتحادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، للإسهام بدور فاعل لبناء القدرات البشرية المعنية بالتعامل مع مكافحة العنف ضد النساء.

جـ- على الرغم من أن ما سبق وغيره، يمكن في الواقع أن يتحقق في تطوير آليات مكافحة العنف ضد النساء، إلا أن التحدي الحقيقي هو ما تعلق بالتعامل مع الثقافة المجتمعية. فالثقافة المجتمعية على وجه العموم، وإلى جانبها ومعها، أبعاد اجتماعية (مثل الفقر، والتعليم، والإعلام) تبدو بمثابة" أدوات تؤدي إلى تكريس العنف"، وتعوق الجهود الهائلة والمطالب باحترام حقوق المرأة ودمجها في التنمية البشرية المستدامة.. ويتمثل ذلك فيما يلي:

- **الثقافة بمعنى التقاليد والأعراف القائمة**، تستند على رؤية عامة بأن المرأة دورها الرئيسي هو رعاية الأسرة (الزوج والأبناء)، وإذا كانت تعمل فإن ذلك بضغوط اقتصادية، وغالباً فإن زوجها هو الذي يتحكم في راتبها.

- **الثقافة والتقاليد قد تكون أقوى من القانون**، من ذلك أن تجريم ختان الإناث في مصر، وتأكيد الخطاب الرسمي على أنه ليس من الدين في شيء، لم يرتبط بالتراجع عنه كممارسة ضارة وعنف شديد، استناداً على أنه يكبح رغبات الفتاة والنساء، ويرتبط بالحفاظ على الشرف (أوضحت أحدث الدراسات انتشاره بنسبة (95%) من المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام 2014).

- **انتشار الزواج المبكر رغم نص القوانين في غالبية الدول العربية على أن الحد الأدنى للزواج في العمر 16 أحياناً أو 18** في بعض الأحيان، لم يمنع أو يحد من الظاهرة، واستمر النظر إليه على أنه حفاظ على شرف الفتاة.

- **تجنب الفتيات والنساء الإبلاغ عن جرائم العنف الممارسة ضدهن**، وتنازلهن عن حقهن في مقاضاة الجاني، خوفاً من الفضيحة.

- **التناول الإعلامي** لقضايا العنف الجسدي (التحرش والاغتصاب) في المجتمع، يميل إلى تحميل الفتيات والنساء للمسئولية، بسبب المظهر أو الخروج المتكرر.

- **الإعلام لم يتمكن من قيامه بدوره في التوعية والتثقيف المجتمعي**، وبث رسائل إعلامية قوية تسهم في الحد من ظاهرة العنف ضد الفتيات والنساء.

- **ارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم**، لتصبح ضعف نسبة الذكور، خاصة في الريف، بدعوى الخوف على شرف الفتاة، او إعدادها للزواج .

- **سوء الأوضاع الاقتصادية** وارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد النساء المعيلات لأسر، يمثل أحد الروافد التي تغذي ظاهرة العنف ضد المرأة.

- **أمية النساء هي رافد آخر أساسي**، ويعتبر ضمن العوامل المسئولة عن محدودية وعي المرأة بحقوقها، ويؤثر سلباً في قدراتها للدفاع عن حقوقها. إن التقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى أن نسبة الأمية بين النساء البالغات 15 سنة فما فوق تصل إلى إجمالي (32%) من عدد الإناث في المنطقة العربية(*). ونفس المصدر يشير إلى أن مساهمة النساء العرب في سوق العمل هي (23.3%) من الإجمالي.

- **إن التنشئة والمعايير الاجتماعية والثقافية** ما زالت تحصر المرأة في "الدور الإنجابي"، وتحث الرجل على أداء الأدوار المنتجة والمدرة للدخل. وقد أثبتت غالبية البحوث التي اهتمت بتحليل المناهج التعليمية، إن هناك تمييزاً واضحاً للرجل على

(*) ترتفع معدلات أمية الإناث البالغات مستويات تتراوح بين (36.8%) و (51.5%) في السودان والمغرب ومصر واليمن وجيبوتي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014).

المرأة، وهو ما يمثل رافداً قوياً لتغذية التمييز بينهما وتبرير العنف ضد النساء، بل وتكريس النظرة التقليدية لدى الأطفال، إن التمييز أمر طبيعي.

- **إن الفهم الخاطئ للدين والثقافة**، الناتج عن الأمية وضعف الوعي الحقوقي، **يدفع نسبة عالية من النساء لقبول عنف الزوج أو عنف الأسرة**، بل وتبريره، كما أثبتت البحوث والدراسات ذلك التوجه.

نحن إذن إزاء منظومة ثقافية وتعليمية وإعلامية لم ننجح في اختراقها حتى هذه اللحظة، وهي قائمة على قوالب وأنماط من التفكير، التي تحتاج إلى تغيير، لتمهيد «الأرضية» لإنفاذ تشريعات وسياسات تنصف المرأة وتساندها.. ومن ناحية أخرى فإن الضغوط الاقتصادية المختلفة ومعاناة النساء الفقيرات المعيلات لأسر ومحدودية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، جميعها تعزز سلوك العنف إزاء المرأة والتمييز بينها وبين الرجل(*).

(*) إن معدلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، تتراوح بين (13.3%) (في حالة سوريا) كحد أدنى، (43%) (في حالة الكويت والإمارات) كحد أقصى.

خاتمة وخلاصات

لقد حرصنا في تناول هذا الموضوع عن استراتيجيات المرأة في مواجهة العنف، أن نركز بداية على السياق العالمي لتطور الاهتمام بمكافحة العنف ضد المرأة بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة (عام 1945) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهدين الدوليين للحقوق في الستينيات، وصولاً إلى عام 1993 تاريخ إصدار الإعلان العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة، وما تلاه من تطورات عالمية.

ثم أبرزنا التطورات التي لحقت بالسياق الإقليمي العربي، وهي في جزء كبير منها تتفاعل مع التطورات العالمية المتلاحقة، وقد كان أهمها على مستوى الواقع، وضع أجندة العنف ضد النساء العرب على أجندة اهتمامات الرأي العام من جهة وصانعي السياسات من جهة أخرى، وقد كان للمنظمات الحقوقية العربية المعنية بالنساء، موقع مهم في هذا السياق. ثم كان من أبرز التطورات، التي تشير إلى الاهتمام بالقضية من جانب الحكومات، هو ما تعلق بتأسيس "آليات وطنية رسمية " -سواء وزارات أو مجالس قومية للمرأة أو لجاناً وطنية للمرأة- حيث إن هذا التوجه يسجل لنا "خطاباً رسمياً جديداً" يتناول المسكوت عنه لعدة عقود طويلة إزاء مكافحة العنف ضد النساء.

من ناحية أخرى، **فقد شهدت الألفية الثالثة إلى جانب ما سبق، إصدار عدة دول عربية لاستراتيجيات مكافحة العنف ضد النساء**. وقد تناولنا أبرز الايجابيات في هذه الاستراتيجيات، من حيث اتباع منهج شامل متعدد الاقترابات، إلى جانب التشاركية بين الأطراف المعنية، وكذلك توزيع الأدوار بين الجميع، والتركيز من حيث المضمون على الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

ولكن من ناحية أخرى، فإن الاستراتيجيات قد اتسمت "بافتقادها" ضمانات عملية الانفاذ في الواقع، فبدت وكأنها "إطار استرشادي" لمكافحة العنف ضد النساء -في مختلف المحاور- كما أنها صادرة في أغلبها عن "جهات" لا تملك حق التنفيذ. ومن ثم فإن هناك ضعفاً في عملية التنسيق بين الجهات، حتى على مستوى توفير البيانات وتداولها، وكذلك على مستوى دقتها، مصداقيتها، وهو ما ينعكس سلباً على إمكانية إصدار تقرير دوري -يستند على مؤشرات- يرصد التطور في مواجهة مكافحة العنف ضد المرأة.

ومن ناحية أخرى بدت نقاط ضعف أساسية في إمكانات إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوك إزاء هذه القضية على المستوى المجتمعي، وهو الأمر الذي يعود بشكل رئيسي إلى الثقافة (أي مجمل القيم والتقاليد والأعراف المجتمعية) إضافة إلى الفهم

الخاطئ للدين. **ويقودنا ذلك في النهاية، إلى مجمل التوصيات التي من شأنها تعزيز الآليات الوطنية، وتقوية أداء الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء، أبرزها ما يلي:**

- إحداث **تغيير اجتماعي وثقافي** لمواجهة القيم السلبية التي تحد من حرية وكرامة المرأة، وأبرزها العنف الموجه لها.

- **تنقية الكتب الدراسية** بدءاً من مرحلة التعليم الأساس لإزالة جميع أشكال التمييز ضد النساء والصورة النمطية التقليدية لها.

- **التنسيق مع الإعلام وجميع أجهزة الثقافة في المجتمع**، لإرسال إشارات إيجابية عن النساء ونبذ العنف.

- **التوعية الحقوقية بجميع الوسائل المباشرة** وغير المباشرة، لتعريف المرأة بحقوقها، والآليات المتاحة لها للدفاع عن حقوقها، وكذلك تشجيعها للإبلاغ عن أي عنف تتعرض له.

- **العمل على تطوير جميع التشريعات**، لكي تتماشى مع الاتفاقيات العالمية والتزامات الدول، لإلغاء أشكال التمييز كافة ضد المرأة، و"تجريم" العنف الموجه لها.

- **تطوير البحوث والدراسات المسحية**، وقواعد البيانات القائمة على النوع الاجتماعي، لرصد التطور في مكافحة العنف ضد المرأة، وكذلك تفاعلات الأجهزة المعنية مع النساء.

- يمكن توظيف فكرة "**المراصد الاجتماعية**"، لمتابعة ظاهرة العنف المجتمعي، خاصة الموجه ضد النساء والأطفال.

- **تجديد الخطاب الديني**، وتعزيز دوره في إزالة الفهم الخاطئ للدين، وما يترتب عليه من تبرير الزوج للعنف الجسدي والنفسي إزاء الزوجة، وتبرير قطاع من الزوجات لهذا العنف باعتباره حق للزوج.

- **التزام الدولة بسياسات وموازنات تستجيب للنوع الاجتماعي**، أو احتياجات النساء في كل المناطق الجغرافية داخل الدولة، والتي قد تتنوع في قيمها وتقاليدها واحتياجاتها.

- **التمسك بحق المساءلة والمراقبة**، من جانب الآليات الوطنية لكافة الأجهزة المعنية والقطاعات المسئولة عن تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء.

- **توجيه الاهتمام لبناء قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد النساء.** خاصة المراكز الخاصة باستضافة المعنفات، والأجهزة الشرطية التي تتابع البلاغات القانونية من جانب ضحايا العنف، وكذلك الخدمات الصحية المعنية بالتأهيل.

- **تأسيس قواعد بيانات ذات مصداقية،** وإلى جانبها **مؤشرات لقياس فاعلية الجهود التي تبذل للحد من العنف ضد النساء،** وبهدف إمكان رصد التطور أو الثغرات في السياسات التشريعية والاجتماعية، لحماية المرأة من العنف.

- **دمج النساء في عملية التنمية البشرية المستدامة،** وتوفير اقتراب شامل -ثقافي حقوق اجتماعي اقتصادي- لتحقيق التمكين الاقتصادي وتوفير موارد للنساء لتحقيق حياة أفضل، وفي جزء منه التوعية الحقوقية.

- **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني،** التنموية والحقوقية لتقوم بدور أكثر فاعلية، لمساندة وإنصاف النساء.

المراجع

1- التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، لجنة وضع المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014)، ص 6.

2- إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، الأمم المتحدة (20 ديسمبر 1993).

3- لمزيد من التفاصيل، راجع: د. هيفاء أبو غزالة، إطار العمل العربي لحماية المرأة من العنف، منظمة المرأة العربية (القاهرة: ٢٠١٣) ص ص 43-44 .

4- المرجع نفسه، ص 39.

5- –Encyclopedia of Social Measurement, University of Texas, Vol.3 (2005) p. 933.

6- قرار مجلس الأمن 1325، حماية المرأة في مجال الأمن والسلام في ضوء المؤتمر العام السادس لمنظمة المرأة العربية (القاهرة: ديسمبر 2016).

7- من هذه البحوث المقدمة إلى المؤتمر العام السادس لمنظمة المرأة العربية، (القاهرة 2016)، راجع:

- د. جازية جبريل محمد شعيتير، المرأة في مناطق العنف والصراع، "دراسة حالة عن المرأة الليبية".

- د. بخشان زنكنة، المرأة في مناطق النزاع، المرأة الكوردستانية ودورها في مواجهة الإرهاب.

- د. مصطفى حجازي، د. كامل مهنا، المرأة في مناطق العنف والصراع، تمكين النساء السوريات المهاجرات.

8- تقرير لجنة وضع المرأة، م.س.ذ، ص ص 6-7.

9- د. أماني قنديل، باحث رئيسي ومحرر، دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين النساء، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع منظمة المرأة العربية (القاهرة: 2005) ص ص 12-17.

10- الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2011-2020، منظمة المرأة العربية، جامعة الدول العربية، (القاهرة: 2011)، ص 18.

11- المرجع نفسه، ص ص 22-26.

12- تقرير لجنة وضع المرأة، م.س.ذ، ص ص 7-9.

13- الاستراتيجية العربية، م.س.ذ، ص 25.

14- الاستراتيجية الإقليمية، حماية المرأة العربية، الأمن والسلام، منظمة المرأة العربية، جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (القاهرة 2012) ص ص 64-69.

15- إطار العمل العربي لحماية المرأة من العنف، م.س.ذ، ص ص 83-88.

16- دليل قياس تطور وضع المرأة في المنطقة العربية، منظمة المرأة العربية، (القاهرة: 2016).

17- د. أماني قنديل، مؤشرات قياس فعالية السياسات والبرامج الاجتماعية، تحت الطبع (2017).

18- دليل قياس تطور وضع المرأة..، م.س.ذ، ص ص 91-97.

19- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020، المجلس القومي للمرأة، جمهورية مصر العربية، (القاهرة 2015) ص 7.

20- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي، المملكة المغربية، الطبعة الثانية (2003)، ص 6-7.

21 الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2016) ص ص 12-13.

22- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، 2011-2019، وزارة شئون المرأة، واللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2008)، ص ص 6-8.

23- الاستراتيجية الوطنية لمصر...، م.س.ذ، ص ص 30-31.

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org